ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Domestic violence cases in Jordanian criminal law: legal and social challenges

Prof. Dr. Abdul Mahdi Al-Dhamour

Faculty of Law, Jerash University, Jordan

tujr@tu.edu.iq

Article info.

Article history:
- **Received 1 November 2025**
- **Accepted 17 November 2025**
- **Available online 1 March 2026**

Keywords:
- Domestic Violence
- Jordanian Criminal Law
- Victim Protection
- Crime Proofing
- Social Challenges
- Privacy
- Penalties
- Customs and Traditions
- Community Awareness

Abstract: This study addresses domestic violence cases in Jordanian criminal law, focusing on the legal and social challenges in combating this phenomenon. The research aims to analyze Jordanian legal texts and assess their adequacy in protecting victims, alongside the societal challenges hindering crime reporting due to traditions and customs. The study finds significant progress in Jordanian legislation to protect victims, yet challenges remain, including difficulties in proving crimes, ensuring privacy, and weak enforcement of penalties. The study recommends improving evidence collection mechanisms, enhancing procedural confidentiality, and strengthening penalties, in addition to launching community awareness programs and providing comprehensive support to victims through

-Civil Society Organizations

governmental institutions and civil society organizations.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

قضايا العنف الأسري في القانون الجنائي الأردني : التحديات القانونية والاجتماعية

ألاستاذ المشارك الدكتور. عبد المهدي الضمور

كلية الحقوق, جامعة جرش, الأردن

tujr@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١ / تشرين الثاني/ ٢٠٢٥
- القبول : ١٧ / تشرين الثاني/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ١/أذار /٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية :
- العنف الأسري
- القانون الجنائي الأردني
- حماية الضحايا
- إثبات الجرائم
- التحديات الاجتماعية
- الخصوصية
- العقوبات
- العادات والتقاليد
- التوعية المجتمعية

الخلاصة: تتناول هذه الدراسة قضايا العنف الأسري في القانون الجنائي الأردني، مع التركيز على التحديات القانونية والاجتماعية المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة.

يهدف البحث إلى تحليل النصوص القانونية الأردنية ومدى كفايتها لحماية الضحايا، إلى جانب التحديات الاجتماعية التي تعوق الإبلاغ عن الجرائم بسبب العادات والتقاليد، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تقدم ملحوظ في التشريعات الأردنية لحماية الضحايا، إلا أن التحديات ما زالت قائمة فيما يتعلق بصعوبة إثبات الجرائم، حماية الخصوصية، وضعف تطبيق العقوبات. وأوصت الدراسة بتحسين آليات جمع الأدلة، وتعزيز سرية الإجراءات، وتشديد العقوبات، إلى جانب إطلاق برامج توعية مجتمعية، وتقديم دعم شامل للضحايا من خلال المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : تعد قضايا العنف الأسري واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تتشابك فيها العوامل القانونية والاجتماعية والنفسية لتشكل ظاهرة معقدة تتطلب معالجة شاملة ومتكاملة.

وفي الأردن، على الرغم من التطورات التشريعية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، فإن قضايا العنف الأسري ما زالت تشكل مصدر قلق مستمر لما تسببه من آثار عميقة على الأفراد والمجتمع ككل.

يمثل العنف الأسري انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان الأساسية، وهو لا يقتصر على الفئات المهمشة أو الطبقات الاجتماعية الدنيا كما يظن البعض، بل يمتد ليشمل جميع الفئات بغض النظر عن المستوى التعليمي أو الاقتصادي.

وقد أسهمت التحولات الثقافية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم الظاهرة، مما يجعل دراستها ضرورة ملحة لفهم أبعادها ومعالجتها بفعالية.

في السياق الأردني، برزت الحاجة إلى تطوير التشريعات التي تتعامل مع العنف الأسري كجريمة مستقلة تتطلب حماية خاصة للضحايا، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يشكلون غالبية المتضررين.

وعلى الرغم من وجود قانون الحماية من العنف الأسري وبعض الأحكام ذات الصلة في قانون العقوبات الأردني، إلا أن هناك فجوات في التطبيق والإجراءات تجعل الحماية القانونية غير كافية في بعض الحالات، بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجهود الرامية للحد من الظاهرة تحديات اجتماعية تتمثل في العادات والتقاليد التي غالبًا ما تمنع الضحايا من الإبلاغ أو تسعى للتغطية على الجرائم بحجة الحفاظ على "شرف الأسرة".

من هنا، تأتي أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى تسليط الضوء على قضايا العنف الأسري في القانون الجنائي الأردني من خلال دراسة التحديات القانونية والاجتماعية المرتبطة بهذه القضايا.

يسعى البحث إلى تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالعنف الأسري وتقييم فعاليتها في حماية الضحايا، بالإضافة إلى مناقشة الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على معالجة هذه القضايا.

محاور الدراسة

١- المحور الأول: الإطار النظري لقضايا العنف الأسري ويشمل كل مما يلي:

أ- التعريف القانوني والاجتماعي للعنف الأسري.

ب- الأشكال المختلفة للعنف الأسري (جسدي، نفسي، اقتصادي، جنسي).

ت- أسباب العنف الأسري ويتضمن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ث- دور العوامل الثقافية والعادات والتقاليد.

ج- آثار العنف الأسري وتشمل الآثار القانونية والاجتماعية والنفسية على الضحايا.

٢- المحور الثاني: الإطار القانوني للعنف الأسري في القانون الجنائي الأردني ويشمل كلا مما يلي:

أ- التشريعات الأردنية المتعلقة بالعنف الأسري

ب- قانون الحماية من العنف الأسري.

ت- الأحكام ذات الصلة في قانون العقوبات الأردني.

ث- تحليل النصوص القانونية ومدى توفيرها للحماية الكافية للضحايا ومقارنتها مع التشريعات الدولية.

٣- المحور الثالث: التحديات القانونية والاجتماعية لقضايا العنف الأسري وتشمل كلا مما يلي:

أ- التحديات القانونية والتي تتضمن صعوبة إثبات جرائم العنف الأسري وجمع الأدلة.

ب- حماية الخصوصية في القضايا الأسرية.

ت- ضعف تطبيق العقوبات على الجناة.

ث- التحديات الاجتماعية ويتضمن دراسة تأثير العادات والتقاليد على الإبلاغ عن الجرائم.

نقص التوعية بحقوق الضحايا.

٤- المحور الرابع: الحلول والتوصيات

أ- التوصيات القانونية المتعلقة بـتحسين آليات إثبات الجرائم وإجراءات التقاضي.

ب- التوصيات الاجتماعية وتتضمن تعزيز التوعية المجتمعية بأهمية حماية الضحايا مع ضرورة الإشارة إلى دور المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دعم الضحايا.

منهجية البحث

أولاً: نوع البحث ومنهجه

يُصنّف هذا البحث ضمن الدراسات القانونية والاجتماعية التي تتناول القضايا المعاصرة باستخدام:

١- المنهج الوصفي التحليلي:

لوصف وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بقضايا العنف الأسري في التشريع الجنائي الأردني.

دراسة الإشكاليات والتحديات التي تواجه تطبيق هذه النصوص.

٢- المنهج المقارن:

لمقارنة التشريعات الأردنية بالتشريعات الدولية والإقليمية المماثلة بهدف تحديد أوجه القصور والقوة.

ثانيًا: أدوات جمع البيانات

ترتكز البيانات على مفهوم البيانات المكتوبة وتشمل كلا مما يلي :

١- النصوص القانونية: مراجعة القوانين الأردنية المتعلقة بالعنف الأسري، مثل قانون الحماية من العنف الأسري وقانون العقوبات الأردني.

٢- الدراسات السابقة والتقارير الدولية: الاطلاع على الأدبيات الأكاديمية والتقارير الصادرة عن منظمات دولية ومحلية معنية.

ثالثًا: خطوات تنفيذ البحث

المرحلة الأولى لتنفيذ هذا البحث تتعلق بشكل مباشر مع الإطار النظري ووفقا لما يلي:

١- جمع المعلومات الأساسية حول مفهوم العنف الأسري وأشكاله.

٢- دراسة الأسباب الاجتماعية والنفسية للعنف الأسري وأثره على الضحايا والمجتمع.

المرحلة الثانية: التحليل القانوني حيث يشمل دراسة النصوص القانونية الأردنية المتعلقة بالعنف الأسري وتحليل مدى شموليتها وفعاليتها ومراجعة الإجراءات القانونية المستخدمة في معالجة قضايا العنف الأسري.

المرحلة الثالثة: التحليل المقارن الذي يرتكز على مقارنة التشريعات الأردنية بتشريعات دولية وإقليمية مشابهة لتحديد أوجه التميز والنقص.

المرحلة الرابعة: التحديات والتوصيات وتهدف هذه المرحلة إلى تصنيف التحديات القانونية والاجتماعية التي تواجه تطبيق القوانين واقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق بناءً على التحليل القانوني والمقارن.

مشكلة البحث

تُعد قضايا العنف الأسري من القضايا ذات الأبعاد المتعددة التي تجمع بين الجوانب القانونية والاجتماعية ، وعلى الرغم من وجود تشريعات أردنية تُنظم التعامل مع هذه القضايا، مثل قانون الحماية من العنف الأسري وبعض الأحكام في قانون العقوبات، إلا أن معالجة هذه الظاهرة تواجه العديد من التحديات التي تتطلب دراسة متعمقة.

تتمثل المشكلة الرئيسية في كيفية تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالعنف الأسري ومدى تحقيقها لحماية الضحايا وضمان حقوقهم، إضافة إلى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على فعالية تطبيق هذه القوانين.

كما تتطلب الظاهرة تحليلًا للتحديات التي تواجه القضاء في التعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف الأسري، مثل صعوبة إثبات الجرائم، والحفاظ على خصوصية الضحايا، والتوازن بين تحقيق العدالة واحترام السياق الأسري.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- كيف عالج القانون الجنائي الأردني قضايا العنف الأسري؟
٢- ما هي التحديات القانونية التي تواجه تطبيق النصوص التشريعية المتعلقة بالعنف الأسري؟
٣- ما مدى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على الإبلاغ عن الجرائم وتحقيق العدالة؟
٤- كيف يمكن تحسين الآليات القانونية والاجتماعية لضمان حماية أفضل للضحايا؟

تشكل هذه التساؤلات محور البحث الذي يسعى لتحليل النصوص القانونية من جهة، ودراسة التحديات العملية والاجتماعية التي تواجه تطبيقها من جهة أخرى.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة لعدة أسباب تتعلق بالأبعاد القانونية والاجتماعية لظاهرة العنف الأسري في الأردن، وهي مصنفة كما يلي:

١- **الأهمية القانونية:** حيث يعتبر هذا البحث معنياً بشكل رئيسي بدراسة الجوانب القانونية المتعلقة بالعنف الأسري في القانون الجنائي، فيما يلي أهم النقاط التي توضح أهمية هذا البحث من الجانب القانوني:

- يُعنى هذا البحث بتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالعنف الأسري في القانون الجنائي الأردني، مما يسهم في فهم مدى شمولية هذه التشريعات وكفاءتها في حماية الضحايا.
- يساعد البحث في تقييم فعالية قانون الحماية من العنف الأسري وغيره من التشريعات ذات الصلة، ويسلط الضوء على القصورات القانونية التي قد تعيق تحقيق العدالة.
- يوفر البحث إسهامًا علميًا في تعزيز الفهم القانوني لقضايا العنف الأسري ودعمه بتوصيات تهدف إلى تحسين الإجراءات القانونية ذات الصلة.

٢- أهمية اجتماعية: ترتكز أهمية البحث الاجتماعية على كل مما يلي:

- يساعد البحث في فهم التأثيرات الاجتماعية التي تؤثر على تطبيق القوانين المتعلقة بالعنف الأسري في المجتمع الأردني، مثل العادات والتقاليد التي قد تمنع الضحايا من الإبلاغ أو تلجأ إلى التسوية الأسرية.
- يعزز البحث من الوعي المجتمعي بشأن أهمية التصدي لهذه الظاهرة وضرورة تغيير المواقف الاجتماعية التي قد تساهم في استمرار العنف الأسري.
- يقدم البحث رؤية حول دور المؤسسات الاجتماعية في دعم الضحايا، بما في ذلك تقديم التوعية والحماية.

٣- أهمية تشريعية:يرتكز هذا البحث على التشريعات والأحكام ذات الصلة وتنبع أهمية هذا البحث من الجانب التشريعي وفقاً للنقاط التالية:

- يسهم البحث في مراجعة وتحليل التشريعات الأردنية الخاصة بالعنف الأسري ويقدم توصيات تشريعية قد تساهم في تعزيز الحماية القانونية للضحايا.
- يساعد في تقديم حلول قانونية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، من خلال تسليط الضوء على أوجه القصور في التشريعات الحالية وإمكانية تطويرها بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

حدود البحث

١- الحدود الموضوعية: يركز هذا البحث بشكل خاص على قضايا العنف الأسري في القانون الجنائي الأردني، ويشمل تحليل النصوص القانونية والتشريعية التي تتعلق بالعنف الأسري فقط، دون التطرق إلى أنواع الجرائم الأخرى.

يتناول البحث جوانب التشريع والتطبيق، من حيث دراسة فعالية القوانين الموجودة في التعامل مع قضايا العنف الأسري، بالإضافة إلى التأثيرات الاجتماعية التي قد تؤثر على التعامل مع هذه القضايا، دون الخوض في الجوانب النفسية أو الاقتصادية بشكل مفصل.

٢- الحدود الزمنية: يقتصر البحث على دراسة التشريعات والإجراءات القانونية المتعلقة بالعنف الأسري التي تم تبنيها منذ إصدار قانون الحماية من العنف الأسري في عام ٢٠٠٨ وحتى الوقت الحالي.

يتم التركيز على الأحكام القضائية الصادرة في الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٣، حيث يشمل التحليل الحالات العملية التي تم التعامل معها في المحاكم الأردنية خلال هذه الفترة.

٣- الحدود المكانية: يقتصر البحث على المملكة الأردنية الهاشمية، بحيث لا يتناول الأنظمة القانونية في دول أخرى، بل يركز على النظام القانوني الأردني فقط.

يتم تحليل القوانين والإجراءات المتبعة في المحاكم الأردنية، سواء على مستوى التشريعات أو في سياق تطبيق هذه القوانين في قضايا العنف الأسري.

المفهوم القانوني والاجتماعي للعنف الأسري

أولاً: التعريف القانوني للعنف الأسري

العنف الأسري يُعرّف في العديد من التشريعات القانونية كأفعال تنطوي على الإيذاء الجسدي، النفسي، أو الجنسي الذي يمارسه أحد أفراد الأسرة تجاه آخر، بهدف السيطرة أو التسلط عليه. في الأردن، يعرّف قانون الحماية من العنف الأسري (٢٠٠٨) العنف الأسري كأي سلوك يُؤذي فردًا داخل الأسرة، سواء كان ذلك العنف جسديًا، نفسيًا، اقتصاديًا، أو جنسيًا حيث تتضمن هذه الأفعال العنف البدني (الضرب، التعذيب)، والتحرش الجنسي، والعنف النفسي (التنمر، الإذلال، التهديد)، والحرمان من الموارد الاقتصادية أو التحكم فيها.

ثانياً: التعريف الاجتماعي للعنف الأسري

من الناحية الاجتماعية، يُنظر إلى العنف الأسري كظاهرة متجذرة في العلاقات الأسرية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأفراد والمجتمع.

إن العنف سمة من سمات الطبيعة البشرية، وعلى مدى التاريخ نجد شواهد تدل على لجوء الإنسان إلى العنف استجابة لانفعالاته من الغضب، وتعتبر محاولة التسلط من أجل السيطرة على الآخرين هي المصدر الأساس للعنف في تاريخ البشرية (الزهراني، ٢٠٢٠).

ويعتبر العنف الأسري وضحاياه ظاهرة اجتماعية لم يسلم منها أي مجتمع على مر التاريخ منذ قتل قابيل أخاه هابيل ،وذلك الصراع بين الأحياء على موارد الحياة ومتطلباتها يخلق الجو الخانق ، ولا يسلم من هذا المأخذ أي مجتمع أو أسرة ؛لأن اختلاف وجهات النظر من طبيعة البشر، فالأسرة هي أساس المجتمع ومصدر قوته وتفوقه ، والعنف الأسري في الحقيقة أكثر فتكا بالمجتمعات من الحروب والأوبئة الصحية ؛ لأنه ينخر أساس المجتمع فيهده ويضعفه، ونلاحظ في الآونة الأخيرة

مظاهر شتى من العنف الأسري ، كأن يقتل أحد الوالدين واحدا من أبناءه ، أو يقتل ولد أحد والديه ،وغيرها من مظاهر العنف بين الأزواج ، أو الأخوة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة (محمد، ٢٠١٧).

يشمل العنف الأسري مختلف الأنماط من التحكم الاجتماعي والتسلط داخل الأسرة، ويُعتبر أحد أسباب تفكك الأسرة وضعف العلاقات الاجتماعية (الرؤوف، ٢٠٠٤).

كثيرًا ما يُرتبط العنف الأسري بالعوامل الثقافية والاجتماعية مثل الطبقات الاجتماعية، التعليم، والاقتصاد، إذ تساهم العوامل الاجتماعية في تعزيز أو تقليل قبول العنف ضمن الأطر الأسرية. من منظور اجتماعي، يُفترض أن العنف الأسري يساهم في استمرار نمط من التفاعل القائم على السيطرة والتبعية.

أشكال وأنواع العنف الأسري

يمكن تصنيف العنف الأسري إلى عدة أشكال رئيسية، تختلف في طبيعتها وتأثيراتها على الضحايا، وتشمل ما يلي:

١- العنف الجسدي

يتمثل في أي فعل يؤدي إلى إلحاق أذى بدني بالضحية، مثل الضرب، الركل، الحرق، أو أي شكل آخر من أشكال الاعتداء الجسدي حيث يُعتبر هذا النوع من العنف من أكثر الأنواع وضوحًا ويمكن اكتشافه بسهولة من خلال العلامات الجسدية أو الإصابات (شاكر، ٢٠٠٥).

قد يؤدي العنف الجسدي إلى مضاعفات صحية طويلة المدى وربما إلى الوفاة في الحالات الشديدة.

٢- العنف النفسي (العاطفي)

يشمل الأفعال التي تسبب أذى نفسيًا أو عاطفيًا للضحية، مثل الإهانات، التهديد، التحقير، التقليل من القيمة الذاتية، أو العزلة القسرية ويتميز هذا النوع من العنف بآثاره العميقة والطويلة الأمد على الصحة النفسية للضحايا، وقد يؤدي إلى اضطرابات مثل الاكتئاب والقلق وغالبًا ما يكون العنف النفسي أقل وضوحًا من العنف الجسدي، لكنه لا يقل خطورة (كريم، ٢٠٠٨).

٣- العنف الاقتصادي

يتضمن التحكم أو السيطرة على الموارد المالية للضحية، مثل منعها من العمل، الاستيلاء على دخلها، أو التحكم في الإنفاق بشكل مفرط حيث يؤدي هذا النوع من العنف إلى حرمان الضحية من استقلالها المالي ويجعلها تعتمد كليًا على المعتدي، مما يزيد من صعوبة الهروب من دائرة العنف.

يعد هذا الشكل من العنف أداة فعالة للسيطرة والإخضاع، خصوصًا في المجتمعات ذات الأنظمة الأبوية.

٤- العنف الجنسي

يشمل أي فعل جنسي يتم فرضه على الضحية بالقوة أو الإكراه، مثل الاغتصاب، التحرش الجنسي، أو أي شكل آخر من الانتهاكات الجنسية حيث يُعتبر من أخطر أشكال العنف الأسري، حيث يحمل آثارًا نفسية وجسدية خطيرة على الضحايا، بما في ذلك الشعور بالعار، الصدمة، والاضطرابات النفسية وغالبًا ما يكون ضحايا العنف الجنسي داخل الأسرة من النساء أو الأطفال (فتحي، ٢٠٢٠).

أسباب العنف الأسري

العنف الأسري ظاهرة متعددة الأسباب تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية تتداخل لتخلق بيئة تُسهم في حدوثه ويمكن تصنيف هذه الأسباب على النحو التالي:

١- **الأسباب الاجتماعية** والتي ترتكز على العوامل التالية:

- العادات والتقاليد: تطبيع بعض المجتمعات لسلوكيات العنف كأسلوب للتأديب أو التحكم.

- ضعف الوعي: قلة التوعية بحقوق الأفراد داخل الأسرة.
- التنشئة الاجتماعية: العنف المكتسب من البيئة الأسرية أو المجتمعية.
- غياب الرقابة: ضعف دور مؤسسات الحماية المجتمعية.
- الاثار الاجتماعية التي تضع الرجال على قمة السلطة في الأسرة ، مما يجعلهم يلجئون إلى استخدام العنف ضد المرأة (الزعبي، ٢٠١٠).

٢- **الأسباب الاقتصادية** والتي يمكن تلخيصها وفقاً لما يلي:

- الفقر والبطالة: يؤديان إلى التوتر والنزاعات داخل الأسرة
- التفاوت الاقتصادي: استخدام السيطرة المالية كأداة للعنف الاقتصادي.
- غياب الدعم الحكومي: نقص شبكات الحماية الاجتماعية يعمّق الأزمات الأسرية.

٣- الأسباب النفسية وهي من أهم الجوانب التي باتت تؤثر على قضايا العنف الأسري ومن أشكالها:

- الاضطرابات النفسية: مثل الاكتئاب أو الإدمان على المخدرات.
- الضغط النفسي: بسبب ضغوط العمل أو الحياة اليومية، ، فتعد قدرة أفراد الأسرة على تحمل الإحباط والضغط النفسي ، وضعف الإحساس بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة ،

واضطراب شخصية الرجل والشك بتصرفات أفراد الأسرة وخاصة الإناث يسبب شكل من أشكال من العنف (هزيم، ٢٠١٧).

- الصدمات السابقة: العنف المكتسب من التجارب الحياتية.
- ضعف التواصل: غياب مهارات إدارة الخلافات بشكل صحي.

قد تتداخل هذه الأسباب وتؤثر بعضها على بعض، مما يعقد فهم الظاهرة ويدعو إلى حلول شاملة ومتكاملة لمعالجتها.

الإطار القانوني للعنف الأسري في القانون الأردني

يستند الإطار القانوني للعنف الأسري في الأردن إلى مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية أفراد الأسرة ومكافحة العنف بكافة أشكاله، وتشمل هذه التشريعات ما يلي:

١- قانون الحماية من العنف الأسري رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧

يُعد هذا القانون الأساس التشريعي الأبرز في معالجة قضايا العنف الأسري في الأردن، والذي عرف العنف الأسري بأنه العنف الممارس من قبل أحد أفراد الأسرة تجاه أحد أفرادها الآخر، سواء كان جسديًا، نفسيًا، جنسيًا، أو اقتصاديًا.

أبرز أحكام القانون:

أ- تقديم الشكاوى: يسمح لأي فرد في الأسرة أو أي جهة معنية بتقديم بلاغ حول وقوع العنف.

ب- الإجراءات الفورية: تشمل إصدار أوامر حماية فورية للضحايا، مثل منع المعتدي من الاقتراب من الضحية.

ت- دور إدارة حماية الأسرة: تتولى استقبال البلاغات، تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، وتنسيق التدخلات اللازمة مع الجهات المختصة.

٢- قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته

يتضمن قانون العقوبات العديد من النصوص التي تعالج جرائم العنف الأسري بشكل غير مباشر، ولابد من تسليط الضوء على أبرز النصوص في هذا القانون فيما يأتي:

أ- جرائم الإيذاء الجسدي: مثل المادة (٣٣٣) التي تعاقب على الإيذاء المفضي إلى إعاقة أو وفاة.

ب- جرائم الاعتداء الجنسي: مثل المواد (٢٩٢) و(٢٩٤) التي تعاقب على جرائم الاغتصاب وهتك العرض.

ت- التحريض أو التهديد: مثل المادة (٣٤٩) التي تعاقب على التهديدات المستخدمة لإخضاع أفراد الأسرة.

٣- قانون الأحوال الشخصية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته

يُعنى هذا القانون بتنظيم العلاقات الأسرية، بما في ذلك الحقوق والواجبات المتبادلة بين أفراد الأسرة ومن أبرز أحكام هذا القانون:

أ- يمنح الزوجة والأطفال حقوقًا قانونية في مواجهة أي اعتداء داخل الأسرة.

ب- توفر آليات للطلاق أو الانفصال في حالات العنف المستمر.

٤. قانون الأحداث رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤

يولي هذا القانون حماية خاصة للأطفال في حالات العنف الأسري، ولابد من تسليط الضوء على أبرز أحكام هذا القانون وفقاً لما يلي:

أ- يُعتبر الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري في "حالة خطر".

ب- يُلزم الجهات المختصة بالتدخل الفوري لحماية الأطفال المعرضين للعنف.

٤- التعليمات والأنظمة التنفيذية

أ- نظام دور حماية الأسرة: ينظم عمل دور الحماية التي تقدم المأوى والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا.

ب- تعليمات إدارة حماية الأسرة: تحدد دور الإدارة في معالجة قضايا العنف الأسري وتقديم خدمات الدعم.

تحليل النصوص القانونية ومدى توفيرها للحماية الكافية للضحايا ومقارنتها مع التشريعات الدولية

التشريعات الأردنية المتعلقة بحماية ضحايا العنف الأسري تُظهر تطورًا ملحوظًا مقارنة بالتشريعات الإقليمية والدولية، حيث أن قانون الحماية من العنف الأسري رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ يبرز كخطوة إيجابية من خلال توفير آليات واضحة لحماية الضحايا، بما في ذلك إلزامية الإبلاغ عن حالات العنف الأسري من قبل مقدمي الخدمات الطبية والاجتماعية، مما يعكس اهتمامًا فوريًا بمعالجة القضية.

هذا القانون ينص أيضًا على إنشاء مراكز إيواء تُقدم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، مع توفير إجراءات قضائية ميسرة لإصدار أوامر الحماية بشكل سريع، وهي ميزة تُظهر التزام المشرّع الأردني بحماية الضحايا وتقليل تعرضهم لمزيد من الأذى.

هذا بالإضافة إلى التدابير الوقائية التي تهدف إلى منع تكرار الاعتداءات من خلال إصدار أوامر حماية فورية لصالح الضحية.

عند المقارنة مع التشريعات الدولية، نجد أن القانون الأردني يتماشى مع المعايير العالمية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، ويظهر التزامًا بمبادئ حقوق الإنسان من خلال ضمان كرامة الأفراد وحقوقهم، في حين أن بعض الدول الإقليمية والغربية لا تزال تفتقر إلى تشريعات متخصصة أو تعتمد على قوانين جنائية عامة، فإن الأردن يوفر إطارًا قانونيًا متكاملًا وموجهًا للتعامل مع هذه القضايا.

ان المواد القانونية التي تخص قانون العقوبات سواءا في العراق او الاردن او الجزائر هي متشابه الى حد ما من حيث العقوبة التي تفرض على مرتكب أ ٍمن الجرائم التي تقع على الافراد ومن أجل حماية الارواح وبذلك لا نجد نصوصا واضحة تخص المراة وحمايتها من العنف الأسري إلا في حالة هتك العرض او الاغتصاب (الحفاجي، ٢٠٢٢).

ومع ذلك، فإن تحسين التشريعات يُمكن أن يتضمن التركيز على برامج إعادة تأهيل شاملة للمعتدين وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية مكافحة العنف الأسري، بما يضمن تحقيق حماية أكثر استدامة وتقدمًا في مواجهة هذه الظاهرة.

التحديات القانونية والاجتماعية لقضايا العنف الأسري

قضايا العنف الأسري تمثل إحدى أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وهي تتطلب مواجهة شاملة تغطي الجوانب القانونية والاجتماعية معًا، في الأردن، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، تواجه معالجة هذه القضايا تحديات كبيرة يمكن تصنيفها إلى تحديات قانونية وأخرى اجتماعية.

ويمكن تصنيف هذه التحديات ضمن الأطر التالية:

١- صعوبة إثبات جرائم العنف الأسري وجمع الأدلة

غالبًا ما تحدث جرائم العنف الأسري داخل المنازل أو خلف أبواب مغلقة، مما يجعل جمع الأدلة وإثبات الجريمة عملية معقدة، كما أن غياب الشهود المباشرين أو تردد أفراد الأسرة في الإدلاء بشهاداتهم خوفًا من الانتقام أو التأثير السلبي على العلاقات الأسرية يسهم في صعوبة الإثبات.

حيث أن الاعتماد على تقارير الطب الشرعي فقط لا يكفي في كثير من الحالات، خاصة إذا لم يتم الإبلاغ عن الجريمة مباشرة بعد وقوعها.

٢- حماية الخصوصية في القضايا الأسرية

القانون الأردني يواجه تحديًا في تحقيق توازن بين حماية خصوصية الأسرة وضمان العدالة، حيث أن الضحايا غالبًا ما يترددون في الإبلاغ عن الجرائم بسبب خشيتهم من إفشاء تفاصيل حياتهم الشخصية أو الإساءة لسمعة الأسرة (دحام، ٢٠١٢).

من هنا تبرز الحاجة إلى آليات قانونية تحفظ خصوصية الأطراف المعنية دون أن يؤثر ذلك على سير العدالة.

٣- ضعف تطبيق العقوبات على الجناة

رغم وجود القوانين التي تعاقب مرتكبي العنف الأسري، إلا أن تطبيقها قد يواجه عراقيل مثل الضغوط الاجتماعية أو الإهمال الإداري مع ضمان تقييد التدخلات ضمن ما يسمى الوساطة الاجتماعية أو محاولات الصلح الأسري التي من الممكن أن تؤدي إلى التهاون في معاقبة الجناة، مما يشجع على تكرار السلوك العنيف.

ويعتبرغياب نظم صارمة لمتابعة تنفيذ العقوبات بشكل فعال يعزز الشعور بعدم الجدية في مواجهة هذه الجرائم.

الحلول والتوصيات

بعد دراسة واقع العنف الأسري في الأردن والتشريعات والأنظمة المتعلقة بذلك، يمكن تقسيم الحلول والتوصيات من وجهة نظر الباحث إلى كلا مما يلي:

أولًا: التوصيات القانونية

١- تحسين آليات إثبات الجرائم

٢- تعديل التشريعات لتيسير جمع الأدلة:

٣- تعزيز القوانين لتسمح باستخدام الأدلة الرقمية، مثل الرسائل النصية أو تسجيلات المكالمات، كأدلة قانونية في المحاكم الأردنية.

٤- دعم دور الطب الشرعي من خلال إنشاء وحدات للطب الشرعي في جميع المحافظات الأردنية لتقديم تقارير دقيقة وموثوقة حول حالات العنف الأسري.

٥- التوسع في تطبيق الكاميرات الأمنية عبر تعزيز وجود الكاميرات في الأماكن العامة لتوثيق حالات العنف عند حدوثها خارج المنازل، مع الحفاظ على خصوصية الأفراد لتعزيز حماية الخصوصية في القضايا الأسرية

٦- سرية الإجراءات القانونية حيث يمكن تعديل التشريعات لضمان سرية جلسات المحاكم في قضايا العنف الأسري، وتوفير الحماية للضحايا والشهود من الانتقام أو التشهير.

٧- إصدار أوامر حماية فورية من خلال منح المحاكم صلاحية إصدار أوامر حماية فورية للضحايا، تشمل إبعاد الجاني عن المنزل أو منع الاتصال به.

٨- الالتزام بتطبيق العقوبات الواردة في قانون العقوبات الأردني من خلال توجيه السلطات القضائية بعدم التساهل مع الجناة، حتى في حال وجود صلح أسري، لضمان تحقيق الردع العام.

٩- مراجعة العقوبات وإجراء دراسات دورية لتقييم فعالية العقوبات المفروضة على مرتكبي العنف الأسري ومواءمتها مع التطورات الاجتماعية والقانونية.

ثانيًا: التوصيات الاجتماعية

١- تعزيز التوعية المجتمعية في الأردن عبر إطلاق برامج توعوية على المستوى الوطني تشمل استخدام وسائل الإعلام الأردنية، مثل التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي، لنشر الوعي حول مخاطر العنف الأسري وحقوق الضحايا.

٢- تثقيف الطلاب في المدارس والجامعات (القرالة، ٢٠١٧)عبر إدراج موضوعات العنف الأسري ضمن المناهج الدراسية لتعزيز الوعي لدى الأجيال الشابة.

٣- التعاون مع القادة الدينيين والمجتمعيين وإشراك الأئمة والخطباء في نشر قيم التسامح ونبذ العنف، مع التأكيد على حماية حقوق المرأة والطفل في الأسرة.

٤- تعزيز دور المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني

٥- إنشاء مراكز متخصصة للدعم وتأسيس مراكز في المدن الأردنية تقدم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للضحايا، مثل مركز "دار الأمان" التابع للتنمية الاجتماعية وايجاد برامج رعاية نفسية للنساء اللواتي تعرضن للعنف، ومتابعة الآثار النفسية

المترتبة على العنف (مسمار، ٢٠٢٠).

٦- إطلاق خطوط ساخنة للتبليغ من خلال توفير خطوط هاتفية مجانية تعمل على مدار الساعة لتلقي البلاغات، مع تدريب العاملين على التعامل بحساسية مع الضحايا.

٧- تقديم برامج إصلاحية للجناة لضمان عدم تكرار العنف، بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية والإصلاحية.

٨- معالجة تأثير العادات والتقاليد وتغيير المواقف المجتمعية تجاه التبليغ عن العنف عبر إطلاق حملات تحث الضحايا على التبليغ دون خوف من الوصمة الاجتماعية، مع ضمان حماية الأسرة ككيان متماسك.

٩- إشراك المجتمع المحلي وتعزيز دور الوجهاء والعشائر في حماية حقوق الضحايا وضمان تطبيق القانون بعدالة.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة حول التحديات القانونية والاجتماعية لقضايا العنف الأسري في القانون الجنائي الأردني، يتضح أن الظاهرة تتطلب اهتمامًا متزايدًا من جميع الجهات المعنية، سواء كانت قانونية أو اجتماعية، فعلى الرغم من وجود تشريعات تكفل حماية الضحايا، إلا أن هناك العديد من التحديات التي لا تزال تعيق فعالية هذه التشريعات في تطبيق العدالة.

من أبرز هذه التحديات، صعوبة إثبات الجرائم المتعلقة بالعنف الأسري، حيث أن الأدلة المتعلقة بهذه الجرائم غالبًا ما تكون غير مادية وتفتقر إلى الشهادات الواضحة.

كما أن حماية الخصوصية في القضايا الأسرية تثير العديد من القضايا المتعلقة بالتوازن بين حقوق الأفراد وحقوق المجتمع في محاربة الجريمة، إضافة إلى ذلك، فإن ضعف تطبيق العقوبات على الجناة يحد من فعالية القوانين ويعزز من استمرار هذه الجرائم.

من الناحية الاجتماعية، تؤثر العادات والتقاليد في المجتمع الأردني بشكل كبير على إبلاغ الضحايا عن حالات العنف الأسري، مما يعمق المشكلة ويجعل من الصعب مواجهة هذه الظاهرة بشكل حازم.

لذا، فإن تعزيز التشريعات وتطوير آليات الإثبات والتقاضي، بالإضافة إلى زيادة الوعي المجتمعي حول أهمية حماية الضحايا، من الأمور الضرورية لمكافحة هذه الظاهرة بشكل فعال. كما أن دور المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لا غنى عنه في تقديم الدعم اللازم للضحايا وتوفير بيئة آمنة لهم.

في النهاية، إذا تم العمل على تحقيق التوصيات المقترحة، يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الحالي وزيادة فعالية نظام العدالة الجنائية في التعامل مع قضايا العنف الأسري، مما يساهم في تعزيز حماية الأسرة وحقوق الأفراد في المجتمع الأردني.

المصادر والمراجع

أبو هزيم. (٢٠١٧). الحماية الجزائيةللمرآة في قانون العقوبات الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الحقوق - الجامعة الأردنية.

احمد محمد الزعبي. (٢٠١٠). العنف الأسري واثاره في شخصية الأباء والأبناء. مجلة الفيصل، ٢٦.

الشربيني ، مروة شاكر. (٢٠٠٥). العنف الاسري ضد المراة ومكانتها في المجتمع تحت اضواء السيرة النبوية. القاهرة.

الياس يحيى، طارق عبد الرؤوف. (٢٠٠٤). العنف ضد المراة مفهومه أسبابه اشكاله. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

خضير عباس هادي العايدي ،حسنين جاسم كاظم الحفاجي. (٢٠٢٢). الحماية القانونية للمراة من العنف الاسري دراسة مقارنة . مجلـة التطوير العلمي للدراسات والبحوث ، ١٦.

زينب وحيد دحام. (٢٠١٢). العنف العائلي في القانون الجزائي. القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية.

سناء عبد الكريم الزهراني. (٢٠٢٠). جهود المملكة العربية السعودية لمواجهة مشكلة التنمر المدرسي في في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيها -دراسة مقارنة-. المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث ـ مجلة العلوم التربوية والنفسية ـ المجلد الرابع ـ العدد السادس والثلاثون، ٢١.

عصام فتحي. (٢٠٢٠). العنف الاجتماعي في الحياة الاسرية. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

علي عبد القادر القرالة. (٢٠١٧). مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات. دار الاسراء.

مروة محمد زكى محمد. (٢٠١٧). ضحايا العنف الأسري. مجلة البحث العلمي في الاداب-عين شمس، ٢٦.

معن فتحي مسمار. (٢٠٢٠). "جرائم العنف ضد المرأة وآثارها على المجتمع من وجهة نظر العاملين في مراكز حماية الأسرة:دراسة ميدانية على المجتمع الأردني. المجلة العربية للنشر العلمي، ٢٦.

هه تاو كريم. (٢٠٠٨). ظاهرة العنف الاسري دراسة ميدانية في مدينه اربيل. اربيل: مطبعه القفافة.